C 2007/2

A

September 2007

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر العام

الدورة الرابعة والثلاثون

روما، 17-24 نوفمبر/تشرين الثاني 2007

حالة الأغذية والزراعة

بيان المحتويات

	الفقرات
أولا- المقدمة – التوقعات الطويلة الأجل	2-1
ثانيا- الإنتاج والاستخدام في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات	13-3
ألف- الزراعة	6-3
باء- الإنتاج والاستخدام في قطاع مصايد الأسماك	9-7
جيم- الإنتاج والاستخدام في قطاع الغابات	13-10
ثالثا- الاستهلاك	20-14
ألف- التنويع في استهلاك الأغذية	18-15
باء- بروز الانشغالات بمشكلة البدانة في البلدان النامية	20-19
رابعا- التجارة والأسعار والتنويع في القطاع الزراعي	36-21
ألف- التجارة	25-21
باء- الأسعار	30-26
جيم- التنويع التجاري	36-31

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة في موقع المنظمة على شبكة الإنترنت www.fao.org

K0647/A

خامسا– استمرار ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في العديد من بقاع العالم 49-37

ألف– اتجاهات الأمن الغذائي في المستقبل 49-47

سادسا– الفرص والتحديات في المستقبل 57-50

ألف– استمرار نمو السكان في أشد البلدان فقرا 51-50

باء– تباطؤ نمو الإنتاج الزراعي 53-52

جيم– الطاقة الحيوية 54

دال– المياه 56-55

هاء– تغير المناخ 57

أولا– مقدمة – التوقعات الطويلة الأجل

1– شهد نصف القرن الماضي نجاحا ملحوظا في الزراعة العالمية بما في ذلك مصايد الأسماك والغابات، لكن هذه الزراعة تواجه تحديات خطيرة في الوقت الراهن وفي العقود القادمة[1]. ولقد تراجعت نسبة الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف منذ الفترة 1969–1971، وهي أبكر فترة تتوافر عنها تقديرات. ولا يزال التقدم مطردا في مجال تخطيط نسبة ناقصي التغذية، لكن يبدو أن العدد المطلق قد أخذ يرتفع منذ 1995–1997.

2– ويسهم النمو الزراعي، بصورة مباشرة، في تحقيق الأمن الغذائي، وهو في الوقت ذاته يدعم الحد من الفقر ويعمل كمحرك للنمو الاقتصادي العام في الكثير من بلدان العالم النامي. بيد أن نجاح القطاع الزراعي على المستوى العالمي لم يكن متماثلا في جميع الأقاليم والأقطار ويبدو أنه قد أخذ في الاضمحلال منذ أوائل التسعينات. ولا يزال العديد من أقل البلدان نموا، وبخاصة تلك البلدان التي توجد في البيئات الإنتاجية الحدية، تشهد تباينا أو ركودا في الإنتاجية الزراعية وتفاقما في العجز الغذائي. ويتمثل التحدي هنا في تنشيط النمو الزراعي على الصعيد العالمي وتمديده ليشمل أولئك الذين تخلفوا في المسيرة.

ثانيا– الإنتاج والاستخدام في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات

ألف– الزراعة

3– من الملاحظ أن قيمة إجمالي الإنتاج الزراعي (أي جميع السلع المحصولية والحيوانية، الغذائية منها وغير الغذائية) قد تضاعفت تقريبا ثلاث مرات من حيث قيمتها الحقيقية منذ 1961 (الشكل 1)، أي بزيادة متوسطها 2.3 في المائة سنويا، أو بما يتجاوز معدل نمو السكان العالمي (1.7 في المائة سنويا). وقد تحقق معظم هذا النمو في البلدان النامية، كما أنه يعكس النصيب المتزايد للسلع رفيعة القيمة، كالمنتجات الحيوانية والإنتاج البستاني، في القيمة الإجمالية للإنتاج.

4– وازداد نصيب الفرد من القيمة الزراعية العالمية المضافة بمتوسط 0.4 في المائة سنويا من حيث القيمة الحقيقية منذ 1961 (الشكل 2). وشهدت أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا زيادة ضئيلة، في حين أن إقليم شرق آسيا والمحيط الهادي، تضاعف فيه نصيب الفرد من القيمة المضافة الزراعية خلال العقود الأربعة الأخيرة. ويعد إقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الوحيد من نوعه الذي لم يشهد نموا ملحوظا في نصيب الفرد من القيمة المضافة الزراعية، ناهيك عن اتجاه نزولي في المتوسط خلال الفترة بل وتباين ملحوظ مع مضي الوقت وفيما بين البلدان (الشكل 3).

[1] يستند هذا التقرير، بصورة أساسية، إلى Wik, M., P. Pingali and S. Broca. 2007. Global agricultural performance: Past trends and future prospects. Background paper for the *World Development Report 2008*. Other sources are cited in the text

5- أما تركيبة الإنتاج الزراعي فقد تغيرت بصورة واضحة خلال السنوات الأربعين الأخيرة، ذلك لأن الإنتاج من الحبوب والمحاصيل الزيتية والسكر والخضر والبيض واللحوم ازداد بمعدلات تجاوزت معدلات نمو السكان، في حين أن الإنتاج من البقول والجذور والدرنات تراجع بالمقارنة مع مجموع السكان.

6- وتضاعف مجموع إنتاج اللحوم في البلدان النامية أكثر من خمس مرات أي من 27 مليون طن إلى 147 مليون طن بين عامي 1970 و2005 (الشكل 5)، ورغم أن وتيرة النمو أخذت تتراجع، فإن الطلب العالمي على اللحوم يتوقع له أن يزداد بأكثر من 50 في المائة بحلول عام 2030. وإن إشباع الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية الحيوانية، رغم أنه في الوقت ذاته يدعم قاعدة الموارد الطبيعية ويتكيف مع تغير المناخ وهشاشته، يعد واحدا من التحديات الرئيسية التي تواجه الزراعة العالمية في الوقت الراهن.

باء- الإنتاج والاستخدام في قطاع مصايد الأسماك

7- يلعب قطاع مصايد الأسماك دورا مهما في الاقتصاد الغذائي العالمي. وهناك نحو 42 مليون صياد ومربي للأسماك يكسبون رزقهم من مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وعلى الصعيد العالمي، توفر الأسماك نحو 16 في المائة من البروتين الحيواني المستهلك، مع تباينات إقليمية تتراوح بين 22 في المائة في آسيا و19 في المائة في أفريقيا، ونحو 7 في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

8- فالإنتاج السمكي الإجمالي ازداد بأكثر من الضعف منذ 1970، وفي عام 2005 وصل حجم الإنتاج إلى 141.4 مليون طن، منها 93.3 مليون طن من المصايد الطبيعية و48.1 مليون طن من تربية الأحياء المائية (الأشكال 5 إلى 7). ومع أن إجمالي الإنتاج السمكي شهد استقرارا نسبيا خلال العقد الأخير، إلا أن المصيد البحري الإجمالي تعرض إلى تراجع ملحوظ بلغ 1.8 مليون طن في 2005. ومن جهة أخرى، شهد الإنتاج العالمي من تربية الأحياء المائية تزايدا سريعا في السنوات الأخيرة وأصبح الآن يمثل نحو 34 في المائة من مجموع إنتاج مصايد الأسماك. وقد حدث معظم التوسع في إقليم آسيا والمحيط الهادي (وبخاصة في الصين)، الذي يسهم بأكثر من 90 في المائة من مجموع كمية إنتاج الأحياء المائية.

9- ويشار إلى أن نحو ثلاثة أرباع الإنتاج السمكي العالمي (108 ملايين طن في 2005) يخصص للاستهلاك البشري المباشر والبقية (33.4 مليون طن في 2005)، وجميعها يتأتى من المصايد الطبيعية، يستخدم للأغراض غير الغذائية لاسيما لعلف الماشية وتربية الأحياء المائية. أما مساهمة الأحياء المائية في مجموع الإمدادات السمكية للاستخدام الغذائي، فقد ازدادت بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة وهي تمثل الآن نحو 45 في المائة على الصعيد العالمي (85 في المائة في الصين و23 في المائة في باقي أنحاء العالم). ولكي يتسنى تلبية الطلب في المستقبل وفق مستويات الاستهلاك الراهنة، تشير التوقعات إلى أن الإنتاج من الأحياء المائية ينبغي أن يصل إلى 60 مليون طن بحلول 2015. وإن أية زيادة في الاستهلاك سوف تتطلب نموا في تربية الأحياء المائية بوتيرة أسرع.

جيم- الإنتاج والاستخدام في قطاع الغابات

10- يقل مجموع مساحة الغابات عن 4 ملايين هكتار وفقا للدراسة المعنونة *"تقييم الموارد الحرجية في العالم لعام 2005"*. وتشير التقديرات إلى أن معدل استنزاف الغابات في العالم خلال الفترة 2000–2005 بلغ 13 مليون هكتار، لكن إذا ما أخذ في الحسبان المساحة المعاد تشجيرها والتوسع الطبيعي في الغابات، فإن صافي ما يستنزف من غابات يبلغ نحو 7.3 مليون هكتار سنويا. وهذا يقل عن الاستنزاف السنوي والذي بلغ 8.9 مليون هكتار خلال الفترة 1990–2000.

11- وازداد الإنتاج العالمي من الأخشاب المستديرة بأكثر من 40 في المائة منذ 1965 ووصل في عام 2005 إلى ما يقدر بنحو 503 3 ملايين متر مكعب (الشكل 8). وعلى الصعيد العالمي، فإن ما يقرب من نصف مجموع الأخشاب المستديرة يستخدم للأغراض الصناعية (49 في المائة في 2005) والنصف يحرق كوقود (51 في المائة). وإن معظم الحطب يستخدم في البلدان النامية التي استأثرت في عام 2005 بنحو 91 في المائة من إنتاج الحطب في العالم، وهو ما يعكس أهمية الخشب كمصدر رئيسي للطاقة في معظم البلدان النامية. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع تكاليف الوقود الإحفوري وتنامي القلق إزاء التغير المناخي إلى زيادة الطلب على الأخشاب كمصدر للطاقة سواء في البلدان النامية أو المتقدمة.

12- ولقد أنتجت البلدان النامية 154 2 مليون متر مكعب أو 62 في المائة من مجموع إنتاج الأخشاب المستديرة، في عام 2005 (الشكل 9). ويمثل إنتاج الحطب نحو 76 في المائة من الأخشاب المستديرة وما برح يزداد كل سنة. وانخفض إنتاج البلدان النامية من الأخشاب المستديرة الصناعية بنسبة 7 في المائة خلال 1996–2001، لكنه وصل إلى مستوى قياسي في عام 2003 ولا يزال ينمو (526 مليون متر مكعب في 2005) لأسباب من بينها ازدياد الإمدادات من الغابات الاصطناعية التي نضجت.

13- وانخفض إنتاج الأخشاب المستديرة في البلدان المتقدمة بصورة ملحوظة في أوائل التسعينات، وهو لا يزال، رغم الزيادة المطردة منذ 2001، يقل بشدة عن مستويات الذروة التي بلغها في الفترة 1980–1990 (الشكل 10). وتمثل الأخشاب المستديرة الصناعية نحو 88 في المائة من مجموع الاستخدام لهذه الأخشاب في البلدان المتقدمة، في حين أن الحطب يعد ذا أهمية هامشية نسبيا. ويشير استمرار الطلب القوي من جانب قطاع الصناعة وأيضا ازدياد الطلب على الأخشاب لأغراض الطاقة، خصوصا في أوروبا، إلى أن الاستغناء عن الأخشاب المستديرة سوف يستمر في الزيادة في المستقبل القريب.

ثالثا– الاستهلاك

14– شهد العالم تقدما بارزا في زيادة نصيب الفرد من استهلاك الأغذية حيث ارتفع من 280 2 سعرا حراريا للشخص الواحد في المتوسط في أوائل الستينات إلى 800 2 سعر حراري للشخص في اليوم (الشكل 11). وكانت هذه الزيادة أكثر بروزا في البلدان النامية نظرا لأن البلدان المتقدمة كانت لديها فعلا مستويات رفيعة من حيث نصيب الفرد من استهلاك الأغذية. وقد تأثر التقدم الإجمالي في البلدان النامية بصورة حاسمة نتيجة المكاسب الكبيرة التي تحققت في شرق آسيا.

ألف– التنويع في استهلاك الأغذية

15– شهدت الأنماط الغذائية تغيرا مفاجئا خلال العقود الأربعة الأخيرة (الشكل 12)، وذلك بسبب التغيرات الجلية والنشطة في الإنتاج الزراعي كما أوضحناه آنفا. ولقد تحولت النظم الغذائية بعيدا عن أغذية معنية مثل الحبوب والجذور والدرنات والبقول، نحو المزيد من المنتجات الحيوانية والزيوت النباتية والفواكه والخضر.

16– ولقد تغيرت الأنماط الغذائية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء بسبب نمو الدخل والتغيرات النسبية في الأسعار والتوسع الحضري والتبدل في تفضيلات المستهلكين. فعندما يكون لدى الأفراد مزيد من النقود لإنفاقها، فإنهم يدخلون في نظمهم الغذائية أغذية أكثر تنوعا وأعلى تكلفة وأرفع قيمة غذائية، رغم أن الاستجابات تتباين بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ففي البلدان الأخيرة، يستطيع معظم المستهلكين أن يتحملوا تكلفة الأغذية التي يفضلونها ولذا فإنه عندما تزداد دخولهم، فإن التغيرات في نظمهم الغذائية ومشترياتهم للأغذية تكون ضئيلة نسبيا.

17– وفي البلدان النامية (الشكل 13) من الجهة الأخرى، فإن زيادة الدخل يكون له تأثير مباشر وواضح على النظم الغذائية، ذلك لأن الأفراد يكيفون ميزانياتهم لتشمل السلع الغذائية رفيعة القيمة. فعندما تزداد الأجور، يرغب الأفراد في تحقيق مزيد من الرفاه، الأمر الذي يحرر وقتهم للأنشطة المدرة للدخل أو لحياة الدعة. وهم يتجهون إلى طلب المزيد من الأغذية المصنّعة التي تحتاج إلى أوقات أقل لإعدادها. وهذا هو المألوف عادة عندما تشارك المرأة في سوق العمل[2]. كما أن انخفاض الأسعار الحقيقية للأغذية مكن فقراء المستهلكين من الحصول على أغذية محسنة في ظل مستويات الدخل الموجودة.

18– كذلك فإن التوسع الحضري يمثل عاملا مهما آخر في التأثير على تفضيلات المستهلكين. فالأسواق الحضرية الكبيرة تتيح الفرص لإنشاء سلسلة المتاجر الكبيرة وهي تجتذب الاستثمارات الأجنبية والدعاية من الشركات العالمية.

[2] Pingali, P. 2007. Westernization of Asian diets and the transformation of food systems: Implications for research and policy. *Food Policy*, 32(3): 281-298.

وإذا أضيف إلى ذلك تحرير التجارة وانخفاض تكاليف النقل، فإن هذا يجعل الأغذية غير التقليدية أكثر يسرا لسكان المدن.

باء- بروز الانشغالات بمشكلة البدانة في البلدان النامية

19- أصبح التقدم في زيادة وتنويع معدل الاستهلاك الفردي من الأغذية يحظى بمباركة متباينة في العديد من البلدان النامية. فعندما تزداد إمدادات الطاقة الغذائية إلى 000 3 سعر حراري في اليوم، فإن التحول الغذائي هنا غالبا ما يشمل زيادة كبيرة في استهلاك الكربوهيدرات المكررة والدهون والزيوت المعالجة. وهذا الأمر، بالإضافة إلى أسلوب الحياة الذي يتطلب مزيدا من الجلوس، يؤدي عموما إلى سرعة معدلات زيادة الوزن والسمنة والعديد من الأمراض غير السارية المتعلقة بالأغذية مثل مرض السكر من النوع 2 وأمراض القلب، في البلدان النامية. ومن الشائع الآن أن زيادة الوزن والبدانة وسوء التغذية توجد جنبا إلى جنب في البلدان النامية، بل وأحيانا ضمن نفس الأسرة، حيث نجد آباء بدينين وأطفالا سيئي التغذية يعيشون تحت سقف واحد.

20- وعلى الصعيد العالمي، يوجد نحو 1.6 مليار شخص بالغ يعانون من زيادة الوزن وأن ما لا يقل عن 400 مليون شخص يعانون من البدانة. وإن شخصين من كل ثلاثة أشخاص يعانون من زيادة الوزن والبدانة يعيشون الآن في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط وغالبيتهم العظمى توجد في الأسواق الناشئة واقتصادات التحول[3]. وتظهر المشكلات والأمراض الصحية المتعلقة بالبدانة، جنبا إلى جنب، مع تلك المتعلقة بنقص التغذية. وبالتالي، فإن العديد من البلدان تواجه عبئا مزدوجا بسبب سوء التغذية، الأمر الذي يؤدي إلى تحديات وعقبات جديدة تواجه نظمها الصحية.

رابعا- التجارة والأسعار والتنويع في الزراعة[4]

ألف- التجارة

21- تضاعفت القيمة الاسمية للصادرات الزراعية عشر مرات منذ أوائل الستينات، بينما اتبعت حصة التجارة الزراعية في مجموع التجارة السلعية منحى نزوليا طويل الأجل، إذ انخفضت من نحو 25 في المائة إلى أقل من 10 في المائة في السنوات الأخيرة (الشكل 14).

[3] منظمة الصحة العالمية. 2006. *Implementing the global strategy on diet, physical activity and health.* Diet and physical activity: global programming note 2006-2007. Geneva, Switzerland

[4] يعتمد هذا الجزء على مبطوعتي المنظمة في عام 2004 وهما: حالة أسواق السلع الزراعية في عام 2004؛ وحالة أسواق السلع الزراعية، في عام 2006.

22- وخلال هذه الفترة، تغير اتجاه صافي تدفق السلع الزراعية بين البلدان المتقدمة والنامية (الشكل 15). ففي أوائل الستينات كان لدى البلدان النامية فائض إجمالي في التجارة الزراعية بلغ زهاء 7 مليارات دولار سنويا. لكن هذا الفائض ما لبث أن اختفى في نهاية الثمانينات. وخلال معظم التسعينات وأوائل الألفية الثانية أصبحت البلدان النامية مستوردا صافيا للمنتجات الزراعية. ولولا البرازيل لأصبح عجز بقية العالم النامي أكثر بكثير ولازداد من 20 مليار دولار أمريكي في الألفين إلى 27 مليار دولار في 2004.

23- وكان التغير أكثر بروزا بشأن أقل البلدان نموا حيث تحولت هذه البلدان خلال نفس الفترة من مجرد مستوردة صافية إلى مستوردة صافية كبيرة للسلع الزراعية (الشكل 16). وفي نهاية التسعينات، بلغت واردات هذه البلدان أكثر من ضعف صادراتها.

24- وفي وقت ما هيمنت الأغذية من الحبوب على التجارة الزراعية الدولية. لكن نصيب الحبوب حاليا في مجموع الواردات الزراعية قد انخفض إلى أقل من 50 في المائة في البلدان النامية وإلى أقل من الثلث في البلدان المتقدمة. ومع أن نصيب الواردات من الحبوب قد تراجع، فإن البلدان المتقدمة والنامية على السواء أصبحت تستورد كميات أكبر من الأغذية عالية القيمة والمعالجة وخاصة بزيت الطعام والمنتجات الحيوانية والفواكه والخضر.

25- كذلك فإن نحو 40 في المائة (ما يعادلها من الوزن الحي) من الإنتاج السمكي العالمي يدخل الأسواق الدولية، وقد بلغت قيمتها نحو 78.4 مليار دولار في 2005 (الشكل 17). وأسهمت البلدان النامية بما يقل قليلا عن 50 في المائة من حيث القيمة، وبنسبة 57 في المائة من حيث الكمية (ما يعادلها بالوزن الحي) من الصادرات العالمية. حيث أن البلدان المصدرة التسعة الرئيسية تستأثر بنحو ثلثي مجموع صادرات البلدان النامية من حيث القيمة، واستوعبت البلدان المتقدمة أكثر من 80 في المائة من مجموع الواردات السمكية من حيث القيمة، إذ حظيت اليابان والولايات المتحدة الأمريكية معا بنسبة 32 في المائة من المجموع. كذلك فإن صافي الصادرات التجميعية للمنتجات السمكية من البلدان النامية (21.9 مليار دولار في 2005) أصبحت تزيد بكثير عن حصيلة الصادرات من السلع الزراعية الأخرى كالبن والموز والمطاط.

باء- الأسعار

26- وتُظهر اتجاهات أسعار السلع الزراعية خلال السنوات الأربعين الماضية بعض السمات المهمة (الشكل 18):

- أن الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية منسوبة إلى أسعار جميع السلع المصنّعة قد انخفضت بصورة ملحوظة بلغت نحو 2 في المائة سنويا؛
- تقلبت الأسعار الحقيقية بصورة واضحة حول اتجاه نزولي طويل الأجل؛
- إن هذه التقلبات والاتجاه طويل الأجل على السواء قد أصبحا أكثر بروزا منذ منتصف الثمانينات؛

- ازدادت أسعار الحبوب والبذور الزيتية في الآونة الأخيرة لأسباب من بينها زيادة الطلب على الوقود الحيوي ونقص الإنتاج بسبب الطقس.

27- ولقد أسهمت عدة عوامل في هذه الاتجاهات. فالإصلاحات في السياسات التجارية والتحسينات في النقل واللوجستيات ساعدت في تخفيض أسعار السلع المسوقة بما فيها المنتجات الزراعية. كذلك خفض التقدم التكنولوجي التكاليف وجعل من الممكن، في ظل أسعار معينة، توسيع الإنتاج بمعدل تجاوز نمو الطلب رغم ازدياد عدد السكان وارتفاع الدخل. وأتاح تحرير التجارة لطائفة واسعة من البلدان أن تشارك في الأسواق السلعية العالمية وتقلل من الأهمية النسبية لحالة الإمدادات في أي بلد بمفرده، وفي الوقت ذاته، قلل التقدم التكنولوجي هشاشة بعض المحاصيل إزاء التأثيرات المناخية.

28- كذلك فإن الإنتاج وإعانات التصدير في بعض البلدان المتقدمة قد أسهما في تخفيض الأسعار العالمية للعديد من المنتجات الزراعية المزروعة في المناطق المعتدلة، مما يقلل حصيلة صادرات البلدان النامية التي تصدر سلعا مثل القطن والسكر والأرز.

29- ورغم أن الأسعار الحقيقية لجميع السلع الزراعية قد تراجعت خلال السنوات الأربعين الماضية، فإن معدل الانخفاض قد تباين من سلعة إلى أخرى. فالسلع التقليدية، كالمواد الخام والمشروبات الاستوائية الخفيفة والمحاصيل الزيتية والحبوب، شهدت أوسع تباين وأعمق انخفاض.

30- ويعزى الارتفاع الأخير في أسعار السلع إلى نقص الإنتاج بسبب الطقس وإلى عوامل أخرى من بينها بروز الوقود الحيوي السائل كمصدر مهم للطلب على السلع الزراعية. ولايزال من غير الواضح ما إذا كان هذا الأمر يؤشر إلى نموذج جديد للأسعار الزراعية. وإن كان الأمر كذلك، فما الذي يمكن أن يعنيه بخصوص التنمية الزراعية والحد من الفقر وتوفير الأمن الغذائي.

جيم- التنويع التجاري

31- استفاد بعض البلدان النامية من تغير اتجاهات الأسعار والطلب بتحويل الإنتاج والتجارة إلى القطاعات غير التقليدية رفيعة القيمة. وكانت البلدان النامية الأكثر تطورا ونجاحا هي البلدان الرئيسية التي استطاعت أن تتبع هذا الأسلوب. فالبلدان النامية، باستثناء البلدان الأقل نموا، استطاعت أن تضاعف نصيبها من المنتجات البستانية واللحوم ومنتجات الألبان في قطاعاتها الزراعية، بينما خفضت نصيبها من المشروبات الاستوائية والمواد الخام في صادراتها الزراعية من 55 في المائة في أوائل الستينات إلى نحو 30 في المائة في 1999–2001.

32- ويشير تحليل بيانات المنظمة إلى أن التجارة في بعض الصادرات الزراعية غير التقليدية، بما فيها الفواكه والخضر، ومنتجات مختارة متخصصة ومصنعة (باستثناء التجارة بالموز والحمضيات) قد أصبحت الآن تتجاوز قيمتها 30 مليار دولار سنويا. وبلغ نصيب البلدان النامية في عام 2001 نحو 56 في المائة من مجموع التجارة العالمية بالفواكه والخضر غير التقليدية. وفي نفس السنة، فقد استأثرت أيضا بنحو ثلثي التجارة بالمنتجات المتخصصة المختارة كالفلفل الأخضر والزنجبيل والثوم.

33- وعلى امتداد طائفة واسعة من هذه المنتجات، أخذت البلدان النامية تكتسب حصة في السوق على حساب البلدان المتقدمة. ويتجلى من هذا الأمر خصوصا في حالة التجارة بالخضر والمنتجات المتخصصة حيث استأثرت البلدان النامية بنصيب الأسد من النمو الكبير جدا في التجارة العالمية خلال العقد الأخير.

34- لكن هذا السوق للصادرات الزراعية غير التقليدية تهيمن عليه حفنة من البلدان. ومن بين هذه البلدان، تمثل المكسيك وشيلي والأرجنتين والبرازيل وكوستاريكا، البلدان الرائدة في تصدير أكثر من سلعة واحدة. وهناك بلدان أخرى تهيمن في السوق على سلعة واحدة فقط مثال ذلك كينيا في مجال الفاصوليا الخضراء، وماليزيا في مجال الفواكه الاستوائية الثانوية، وتايلند في مجال الفواكه الطازجة الثانوية، وزمبابوي في مجال البازلاء الخضراء. وهناك عدد كبير من البلدان لديها مشاركة محدودة جدا فقط في السوق بخصوص المنتجات غير التقليدية.

35- وتسهم أقل البلدان نموا بمجرد 0.5 في المائة من التجارة العالمية بالفواكه، وبمجرد 0.8 في المائة من التجارة العالمية بالخضر. ومن ناحية أخرى، فقد ازداد اعتماد هذه البلدان على منتجات التصدير التقليدية، كالمواد الخام والمشروبات الاستوائية بشأن حصيلتها من الصادرات الزراعية، وذلك من 59 في المائة إلى 72 في المائة، خلال الأربعين سنة الأخيرة.

36- وبخصوص أقل البلدان نموا، فإن حصيلتها من الصادرات أخفقت في الزيادة، وأن ارتفاع أسعار الواردات قد استنزف، من جديد، قوتها الشرائية. فلقد تراجعت الحصيلة الحقيقية للصادرات الزراعية لهذه البلدان بأكثر من 30 في المائة خلال العقدين الأخيرين، وبنسبة 50 في المائة خلال السنوات الأربعين الأخيرة (الشكل 19).

خامسا- استمرار ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في العديد من بقاع العالم[5]

37- حدد مؤتمر القمة العالمي للأغذية هدفا يتمثل في تقليص عدد ناقصي التغذية في العالم بمقدار النصف بحلول عام 2015 عما كان عليه ذلك العدد في فترة الأساس 1990-1992. ومن جهة أخرى، فإن أحد الأهداف الإنمائية للألفية يتمثل في تقليص *نسبة ناقصي التغذية* الذين يعانون من نقص التغذية بمقدار النصف خلال نفس الفترة.

[5] يعتمد هذا المقطع على دراسة للمنظمة، في عام 2006 عنوانها: حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في عام 2006، وعلى إحصاءات الأمن الغذائي المحدثة على موقع المنظمة.

38- وقد أسفر الاتجاه المسجل لزيادة نصيب الفرد من إنتاج الأغذية واستهلاكها كمتوسط عالمي عن تخفيض في نسبة ناقصي التغذية[6] في البلدان النامية من 37 في المائة في 1969–1971 إلى 17 في المائة في 2002–2004 (الشكل 20). وحدث معظم هذا التراجع في العقدين الأولين في هذه الفترة. وفي واقع الأمر، فإن نسبة ناقصي التغذية قد انخفضت، منذ فترة الأساس 1990–1992، بمجرد 3 في المائة. أما عدد ناقصي التغذية في العالم النامي فقد انخفض من 960 مليون في 1960–1971 إلى 830 مليون في 2001–2004، لكن معظم هذا الانخفاض حدث قبل 1990–1992 وإن العدد الفعلي قد ارتفع منذ 1995–1997.

39- ومنذ 1990–1992، فإن التقدم المهم الوحيد نحو تقليص عدد ناقصي التغذية قد تركز في أقاليم فرعية قليلة جدا لكنها مكتظة بالسكان وهي: الصين وجنوب شرق آسيا وجنوب أمريكا (الشكلان 21(أ) و21(ب)). وفي الهند، انخفضت نسبة الجياع بنسبة 5 في المائة، لكن التراجع في عدد ناقصي التغذية كان ضئيلا بسبب نمو السكان. وفي الوقت ذاته، فقد ازداد عدد ناقصي التغذية في بقية شرق آسيا (باستثناء الصين) بل وازداد بقدر أكبر في بقية أنحاء جنوب آسيا (باستثناء الهند).

40- وقد شهدت مناطق الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ووسط أمريكا الوسطى وشرق آسيا (باستثناء الصين) ووسط أفريقيا زيادة في عدد ونسبة ناقصي التغذية منذ 1990–1992.

41- وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تجدر الإشارة إلى أن تقدما قد أحرز في الآونة الأخيرة في مجال تقليص نسبة ناقصي التغذية. فلأول مرة منذ عدة عقود انخفضت بصورة ملحوظة نسبة ناقصي التغذية بين سكان المنطقة، حيث هبطت هذه النسبة من 35 في المائة في 1990–1992 إلى 32 في المائة في 2001–2003 بعد أن كانت قد وصلت إلى 36 في المائة في 1995–1997. وشهد غرب أفريقيا ونيجيريا تراجعا في عدد ونسبة ناقصي التغذية. وفي الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا فإن نسبة الجياع تراجعت (لكن العدد لم يتناقص). وعلى العكس من ذلك، شهدت أفريقيا الوسطى زيادة ملحوظة في عدد ونسبة ناقصي التغذية على السواء.

42- وهكذا، فإن التراجع الحديث في نسبة ناقصي التغذية بين سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعتبر تطورا مشجعا. ولا تزال المهمة التي تواجه الإقليم عصية المنال. ففي أفريقيا جنوب الصحراء يوجد 25 في المائة من ناقصي التغذية في العالم النامي، بل إن فيها أعلى نسبة (الثلث) ممن يعانون من الجوع المزمن. ففي البلدان الأربعة عشر في المنطقة، هناك 35 في المائة أو أكثر كانوا يعانون من نقص مزمن في التغذية في 2001–2003. ومنذ 1990–1992، ازداد عدد ناقصي التغذية من 169 مليون إلى 206 ملايين، فإن 15 بلدا فقط من 39 بلدا، تتوافر عنها بيانات، تقلص فيها عدد ناقصي التغذية.

[6] يتمثل أحد الأهداف الإنمائية للألفية في تخفيض نسبة الجياع في العالم إلى النصف بحلول عام 2015.

43- والجهود التي بذلت لتقليص ظاهرة الجوع في الإقليم قد تعرقلت بسبب الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان، بما في ذلك النزاعات التي حدثت خلال التسعينات وانتشار فيروس ومرض الإيدز. وفي واقع الأمر، فإن الزيادة في عدد ناقصي التغذية منذ فترة الأساس لمؤتمر القمة العالمي للأغذية كان سببها الرئيسي الحروب التي نشبت في خمسة بلدان هي: بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وليبيريا، وسيراليون. وكان ما يثير الاهتمام على وجه الخصوص تفاقم انعدام الأمن الغذائي في الكونغو الديمقراطية، حيث تضاعف عدد ناقصي التغذية 3 مرات من 12 مليون إلى 36 مليون شخص، وازدادت النسبة من 31 في المائة إلى 72 في المائة من مجموع السكان.

44- وبالإضافة إلى غانا، التي توصلت فعلا إلى الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية والمتمثل في تخفيض عدد ناقصي التغذية إلى النصف، فقد قلصت كل من أنغولا وبنن وتشاد والكونغو وإثيوبيا وغينيا وليسوتو وملاوي وموريتانيا وموزامبيق وناميبيا عدد ناقصي التغذية. ومع أن التفسيرات بشأن النجاح تتباين فيما بين هذه البلدان، فإن معظمها جمعت ما بين الأداء الجيد في النمو الاقتصادي والتوسع المهم في نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي والغذائي.

45- وهناك ترابط واضح بين معدل الدخل الفردي لهذه البلدان ونسبة ناقصي التغذية بين السكان (الشكل 22). وتشير دلائل كثيرة إلى أن اطراد النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والرخاء على المستوى القطري، سوف يؤدي إلى تقليص ظاهرة الجوع. لكن الدراسات في مختلف البلدان النامية تشير إلى أن النمو الاقتصادي لمفرده، وفي غياب إجراءات محددة لمكافحة الجوع، يمكن أن يترك أعدادا كبيرة من الجياع خلفه لأمد طويل خصوصا في المناطق الريفية.

46- وهناك دراسات عديدة قدمت الدليل على أن تأثير النمو الاقتصادي على تقليص ظاهرتي الجوع والفقر إنما يعتمد كثيرا على طبيعة النمو أي على نطاق وتيرته. فهناك نحو 70 في المائة من الفقراء في البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة في سبيل معيشتهم إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفي البلدان الأشد فقرا، يعد النمو الزراعي القوة المسيرة للاقتصاد الريفي. وتعد الزراعة، خصوصا في البلدان الأشد انعداما للأمن الغذائي، القطاع الحيوي لتوليد الدخل وفرص العمالة. ولذا فإن النمو الزراعي يعد العامل الحيوي في سبيل تقليص ظاهرة الجوع.

ألف- اتجاهات الأمن الغذائي في المستقبل

47- إن اتجاهات الفترات الماضية صوب زيادة معدل الاستهلاك الفردي من الأغذية على الصعيد العالمي، وبخاصة في البلدان النامية، سوف تستمر في المستقبل القريب وفقا لتصورات المنظمة، وإن يكن ذلك بمعدل أقل مما كان عليه في الماضي، وذلك لأن عددا كبيرا من البلدان تقترب من المستويات التي تتراوح بين المتوسط والعالي. فمتوسط البلدان النامية قد يزداد الآن من 650 2 سعرا حراريا للشخص يوميا إلى 070 3 سعرا حراريا بحلول عام 2050. وبحلول منتصف القرن، فقد يكون هناك أكثر من 90 في المائة من سكان العالم يعيشون في بلدان يزيد فيها متحصل الفرد الواحد عن 700 2 سعر حراري في اليوم مقابل 51 في المائة في الوقت الراهن و4 في المائة فقط منذ ثلاثة عقود. وكما كان الشأن

في الماضي، فإن التقدم الكبير في الصين وفي عدد قليل من البلدان المكتظة الأخرى، سوف يظل يلعب دورا مهما في هذه التحسينات.

48- ومن جهة أخرى، من المحتمل ألا تحقق جميع البلدان مستويات كافية في مجال استهلاك الأغذية. وهذا هو الوضع، على وجه الخصوص، بالنسبة للبلدان التي تعاني في الوقت الراهن من معدلات مرتفعة في مجال نقص التغذية وكذا معدلات عالية في مجال نمو السكان والافتقار إلى التوقعات بتحقيق نمو اقتصادي سريع، فضلا عن ضآلة مواردها الزراعية. وفي الوقت الراهن، هناك 32 بلدا توجد في هذه الفئة حيث يبلغ متوسط معدل نقص التغذية فيها 42 في المائة. ويتوقع أن يزداد عدد سكان هذه البلدان الفقيرة من 580 مليون نسمة في الوقت الراهن إلى 1.39 مليار نسمة في عام 2050، كما يمكن أن يزداد استهلاك الأغذية، في ظل افتراضات متفائلة نوعا ما، من 2000 سعر حراري للشخص الواحد في اليوم في الوقت الراهن إلى 450 2 سعرا حراريا في السنوات الثلاثين القادمة. وسوف يظل هذا غير كاف لتغذية جيدة في العديد من هذه البلدان. ومن ثم، فإن الخلاصة هي أن تقليص نقص التغذية ربما يكون عملية بطيئة جدا في هذه البلدان.

49- ورغم بطء وتيرة التقدم في تقليص نسبة نقص التغذية، فإن توقعات المنظمة تنبئ بتحسينات عامة مهمة. وفي البلدان النامية، فإن عدد من يتغذون جيدا ربما يزداد من 3.9 مليار نسمة في 2001/1990 (83 في المائة من السكان) إلى 6.2 مليار نسمة (93 في المائة) في عام 2030 و7.2 مليار نسمة (96 في المائة) بحلول عام 2050. وهكذا، فإن مشكلة نقص التغذية سوف تتجه لتصبح أقل شأنا سواء من حيث الأعداد المطلقة للمتضررين، بل وأكثر من ذلك، من حيث النسبة من عدد السكان.

سادسا- الفرص والتحديات في المستقبل

ألف- استمرار نمو السكان في أشد البلدان فقرا

50- يعد نمو السكان في العالم القوة الدافعة الرئيسية للنمو في الطلب على الأغذية وإنتاجها في العالم. وسوف يستمر السكان في النمو، لكن التوقعات الطويلة الأجل تشير إلى أن نمو السكان ربما يتراجع في منتصف هذا القرن. فعدد السكان في العالم يتوقع له أن يزداد من 6.7 مليار نسمة في الوقت الراهن إلى 9.2 مليار نسمة بحلول 2005[7].

51- ومن المتوقع أن تحدث معظم هذه الزيادة في البلدان النامية وبخاصة في مجموعة البلدان الخمسين الأقل نموا. فقد تظل هذه البلدان عند مستويات استهلاك غير كافية في 2050، وبالتالي فإن هناك مجالا مهما لزيادات جديدة في الطلب على الأغذية حتى عندما يتراجع معدل نمو السكان.

[7] UN. 2007. *World Population Prospects: the 2006 revision. Highlights*. New York, USA, United Nations.

باء- تباطؤ نمو الإنتاج الزراعي[8]

52- يتوقع أن ينخفض معدل نمو الإنتاج الزراعي في العالم إلى 1.5 في المائة سنويا خلال العقود الثلاثة القادمة، ثم ينخفض من جديد إلى 0.9 في المائة سنويا في السنوات العشرين التالية حتى عام 2050 مقابل 2.3 في المائة سنويا منذ 1961.

53- ومن المتوقع أن تساهم جميع القطاعات السلعية الرئيسية (باستثناء قطاع الألبان) في تباطؤ النمو الزراعي.فقطاع الحبوب قد سجل فعلا مثل هذا الاتجاه النزولي منذ بعض الوقت ويتوقع أن يستمر معدل النمو المنخفض في القطاعات السلعية الرئيسية خلال السنوات الخمسين القادمة.

جيم- الطاقة الحيوية

54- سبب ارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة نشوء أسواق جديدة للمنتجات الزراعية التي يمكن استخدامها مصدرا لإنتاج الوقود الحيوي. وربما تتعزز تنافسية الوقود الحيوي أكثر فأكثر إذا أمكن إضفاء طابع نقدي على وفورات انبعاثات غازات الدفيئة والناجمة عن استبدال الإيثانول بالجازولين وذلك في شكل ائتمانات مبادلة الكربون (تخفيضات الانبعاث المؤكدة من غاز الدفيئة) عن طريق آلية التنمية النظيفة بموجب أحكام اتفاقية كيوتو. وإذا ما أريد للزراعة العالمية أن تصبح مصدرا رئيسيا من مصادر صناعة الوقود الحيوي، فإن هذا سوف يترتب عليه تبعات غير معروفة بشأن الأمن الغذائي وبشأن البيئة. ويتطلب هذا المجال تحليلا متعمقا لتوضيح الطيف الكامل لانعكاساته على الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر.

دال- المياه

55- تستأثر الزراعة بنحو 70 في المائة من جميع المياه المستخدمة في العالم، بل تصل هذه النسبة إلى 95 في المائة في العديد من البلدان النامية ومعظمها لري المحاصيل. وقد انخفض نصيب الفرد الواحد من المياه من نحو 700 متر مكعب إلى 600 متر مكعب سنويا منذ 1980، وازدادت إنتاجية المياه في الزراعة بما لا يقل عن 100 في المائة بين 1961 و2001[9]، لكن الاستخدام الإجمالي للمياه لا يزال يتزايد، ومن المتوقع أن يستمر في الزيادة بسبب نمو السكان والتوسع الحضري واتساع نطاق التصنيع.

[8] Based on FAO. 2006. *World Agriculture Towards 2030/50: Interim Report*. Rome.

[9] FAO. 2003. *Unlocking the Water Potential of Agriculture*. Rome.

56- وفي الوقت الراهن، هناك أكثر من 1.2 مليار نسمة يعيشون في مناطق تعاني من شح المياه الطبيعية[10] ومن المحتمل أن يعاني، في 2025، أكثر من 3 مليارات نسمة من الإجهاد بسبب قلة المياه. وتتسع الفجوة بين الإمدادات المتاحة من المياه والطلب عليها في العديد من بقاع العالم، الأمر الذي يقلص من إمكانات التوسع في الري في المستقبل. وفي المناطق التي تعاني فعلا من محدودية إمدادات المياه، فإن ندرة هذه المياه ربما تكون أشد العقبات التي تواجه التنمية الزراعية، خصوصا في المناطق المعرضة للجفاف[11].

هاء- تغير المناخ

57- لا تزال هناك شكوك واسعة تكتنف تحديد الوقت والكيفية والمكان التي سيؤثر فيها تغير المناخ على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، لكن من المتفق عليه عموما أن التأثيرات الزراعية سوف تكون أشد وطأة في المناطق الاستوائية مما هي عليه في المناطق المعتدلة[12]،[13]. وتتنبأ التصورات النموذجية بتخفيضات في الغلات المحتملة للمحاصيل تتراوح بين الطفيفة والمعتدلة. ولئن كانت التأثيرات السلبية لتغير المناخ سوف تقع، بصورة متفاوتة، على الفقراء، فإن التأثيرات الفعلية سوف تعتمد، على الأقل، على الظروف الاقتصادية والاجتماعية وأيضا على العمليات الفيزيائية الحيوية ذات العلاقة. ويمكن للسياسات والاستثمارات التي تدعم التجارة والممارسات الزراعية المستدامة والتقدم التكنولوجي أن تساعد في تخفيف تأثيرات تغير المناخ على الزراعة والأمن الغذائي، وفي الوقت ذاته، تزيد قدرة السكان والمجتمعات على التكيف[14].

[10] Comprehensive Assessment of Water Management in Agriculture. 2007. *Water for food, water for life: a comprehensive assessment of water management in agriculture*. London, Earthscan and Colombo, International Water Management Institute.

[11] Millennium Ecosystem Assessment, 2005.

[12] Stern, N. 2007. *The economics of climate change: The Stern Review*. Cambridge, UK, Cambridge University Press

[13] IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2007. Summary for policymakers. In *Climate Change 2007: the physical science basis. Working Group I contribution to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. Cambridge, UK, Cambridge University Press.

[14] FAO. 2006. *World Agriculture Towards 2030/50: Interim Report.* Rome.

الشكل 1: إجمالي الإنتاج الزراعي ونصيب الفرد الواحد من الإنتاج

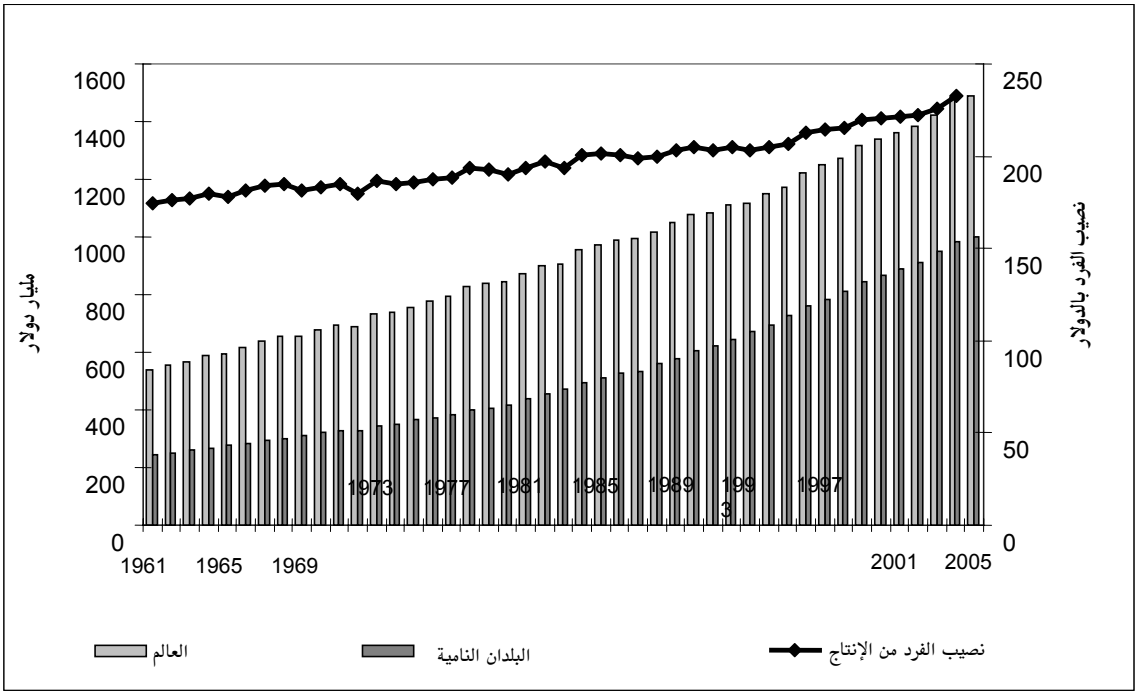

المصدر: المنظمة

الشكل 2: معدل نمو نصيب الفرد من القيمة المضافة الزراعية، بحسب الإقليم

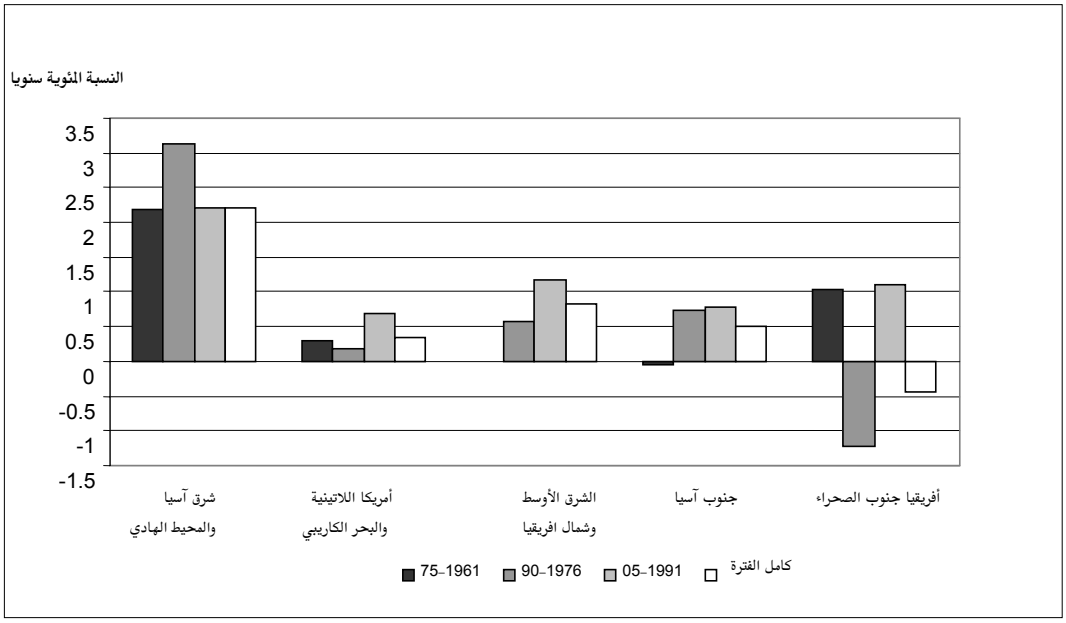

المصدر: مؤشرات التنمية في عام 2006

الشكل 3: معدل نمو نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي في أفريقيا جنوب الصحراء، 1990-2004

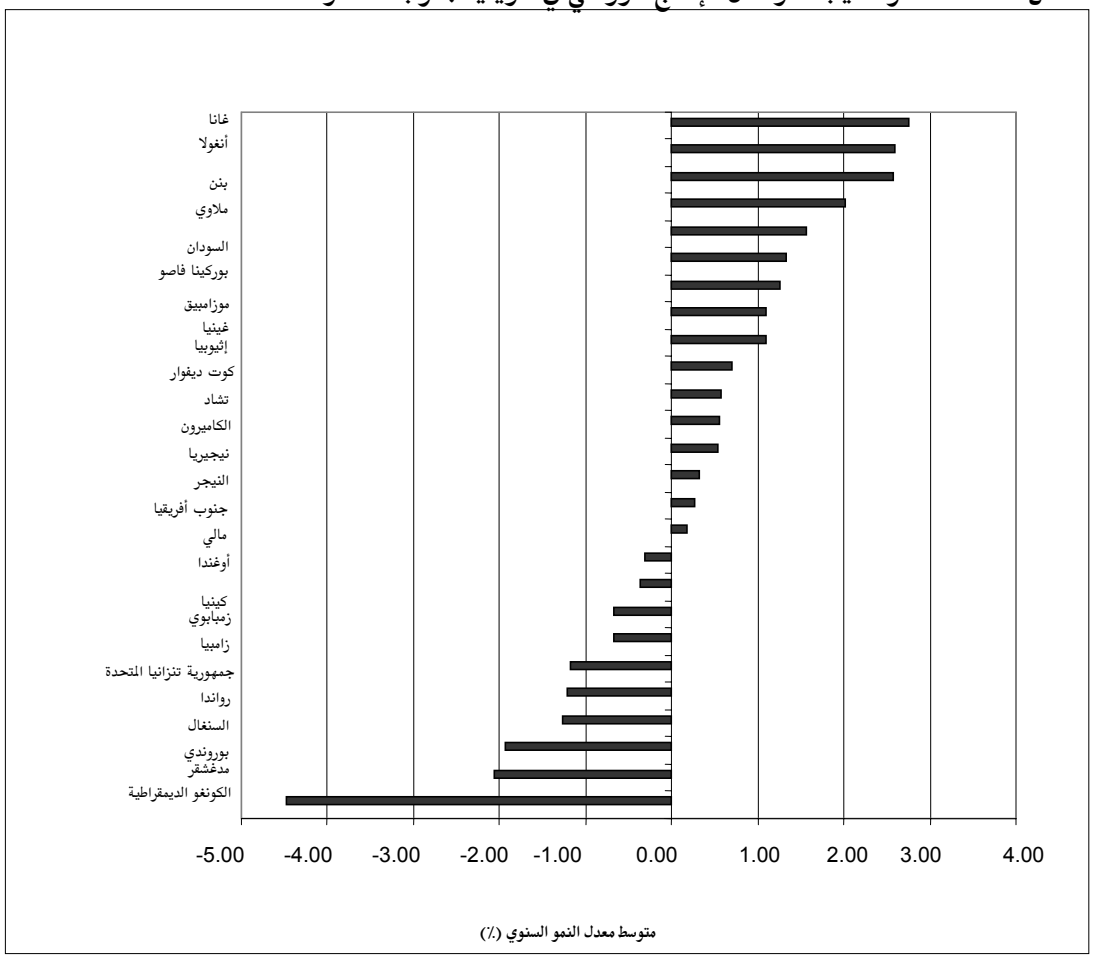

المصدر: المنظمة

الشكل 4: من إنتاج اللحوم في البلدان النامية

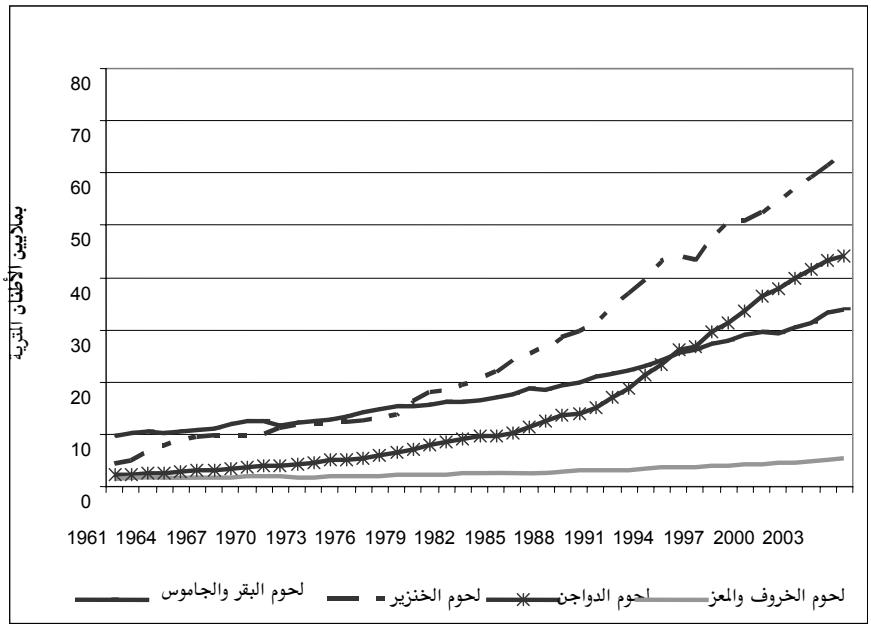

المصدر: المنظمة

الشكل 5: إجمالي الإنتاج السمكي– المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية

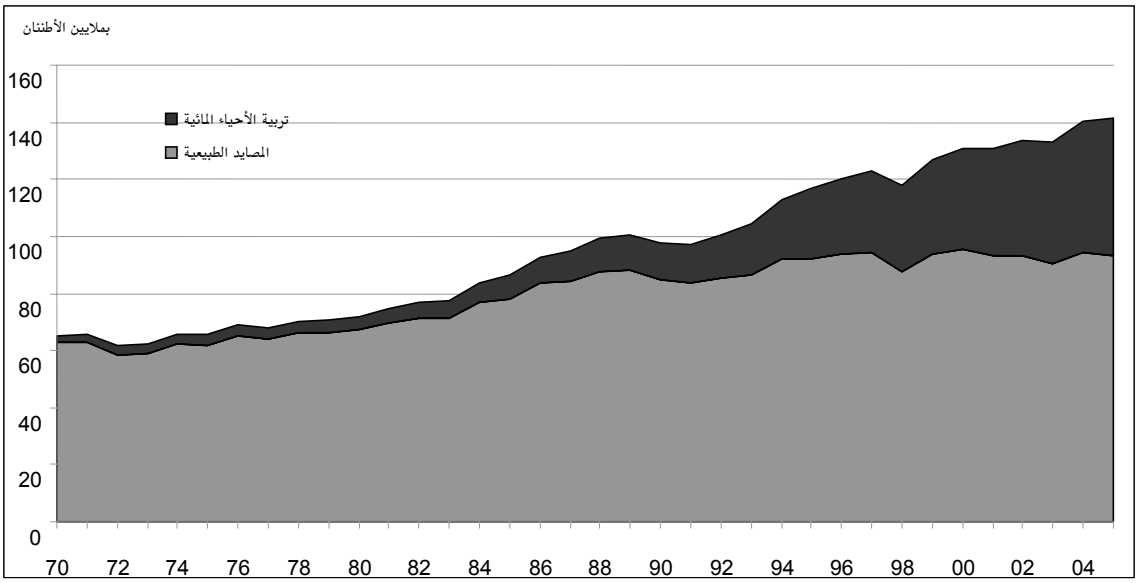

المصدر: المنظمة

الشكل 6: إنتاج المصايد الطبيعية – البحرية والداخلية

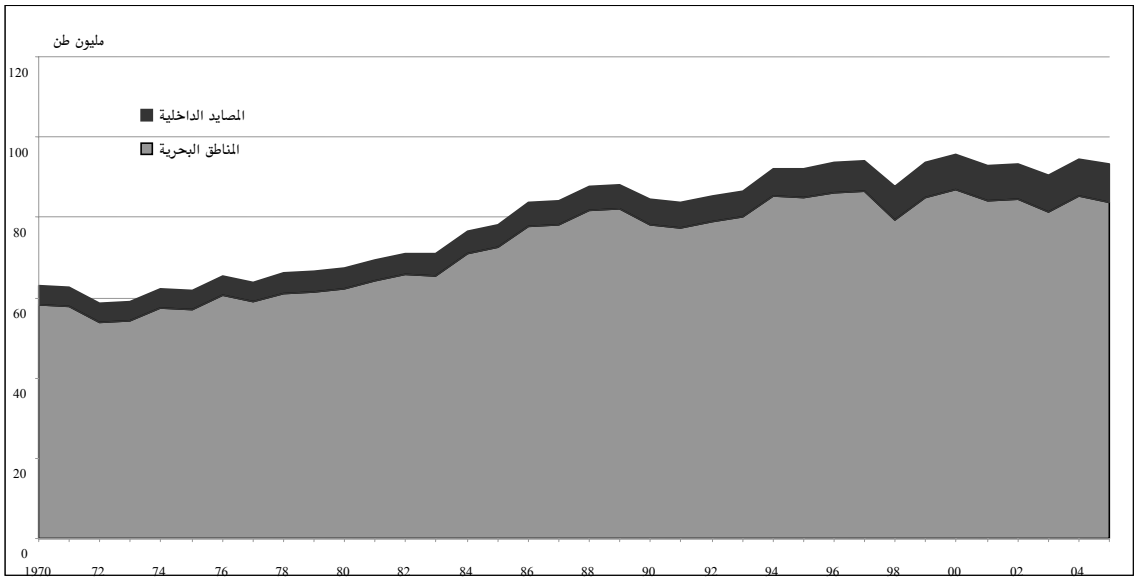

المصدر: المنظمة

الشكل 7: إنتاج مصايد تربية الأحياء المائية – العالم والصين

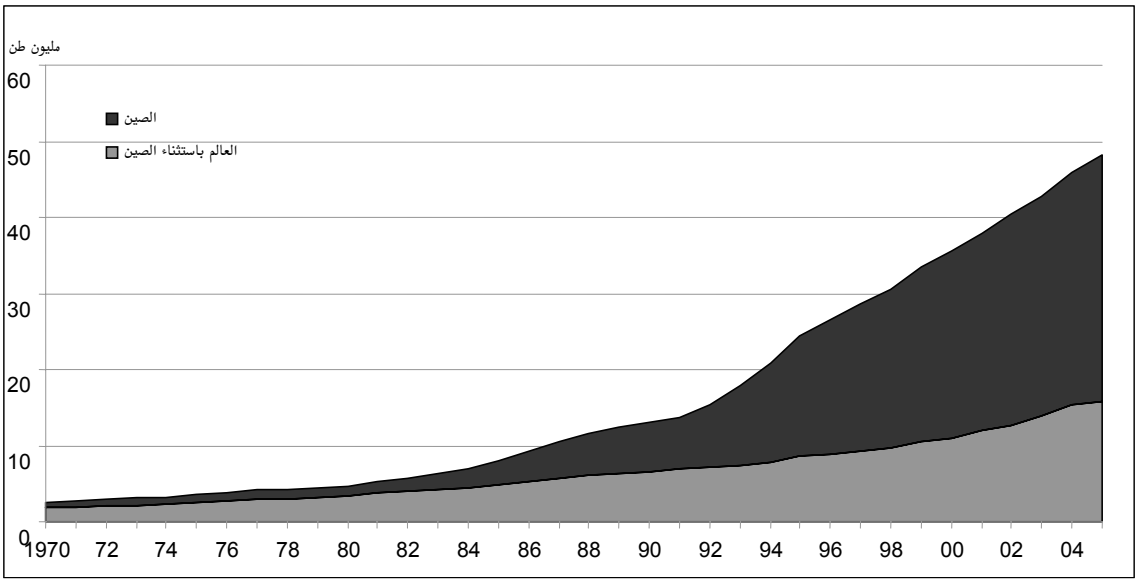

المصدر: المنظمة

الشكل 8: إنتاج الأخشاب المستديرة الصناعية، وإنتاج الحطب، في العالم

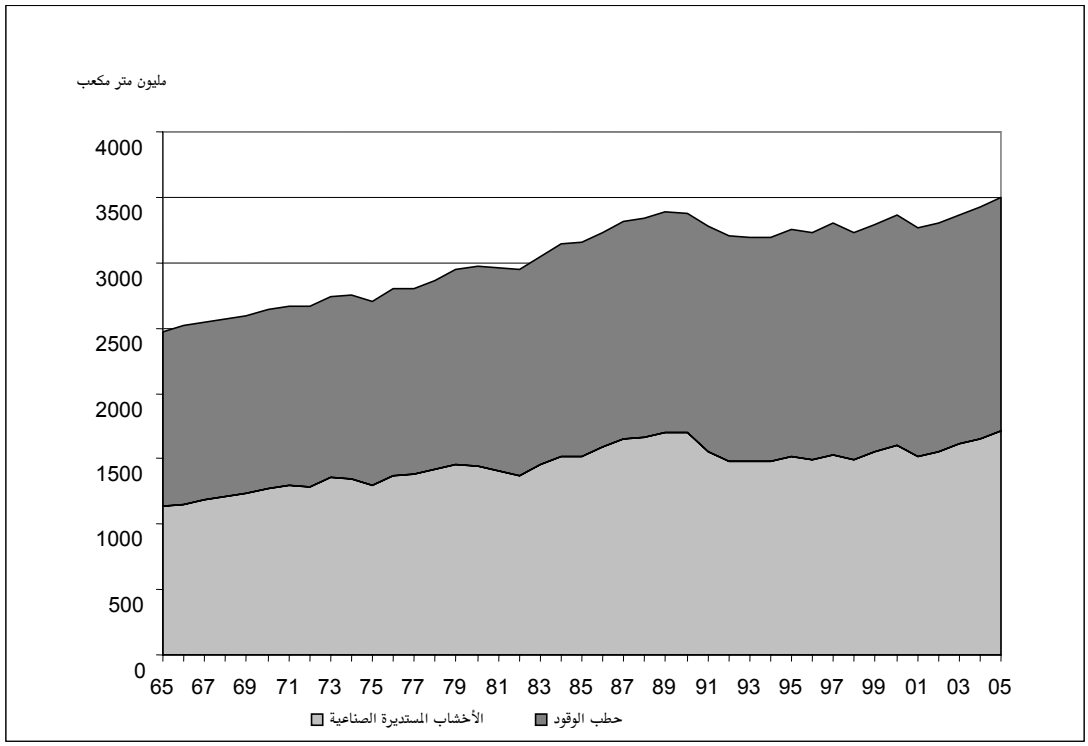

المصدر: المنظمة

الشكل 9: إنتاج الأخشاب المستديرة الصناعية، وحطب الوقود في البلدان النامية

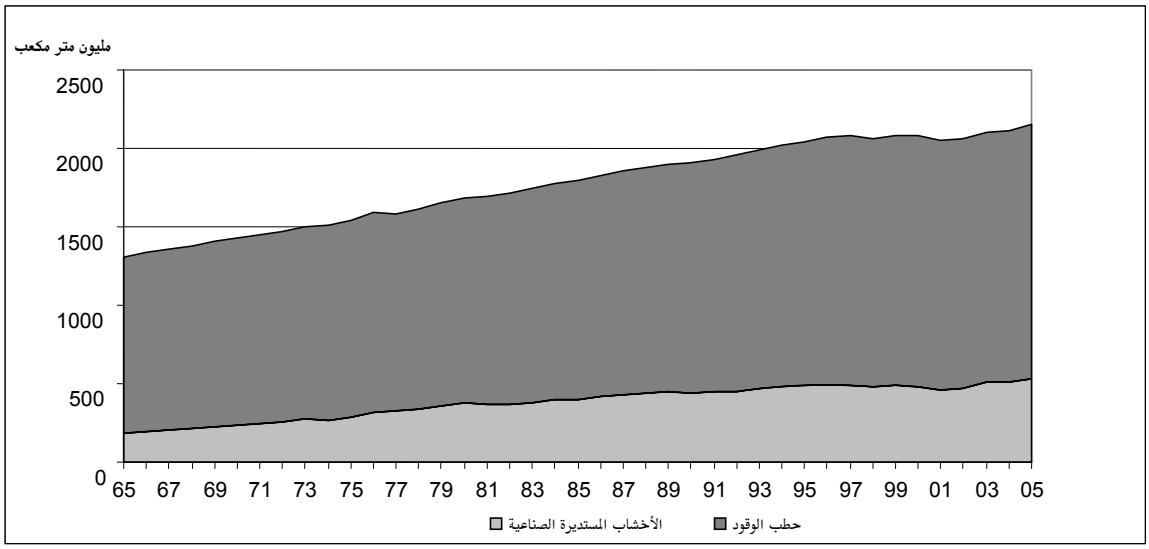

المصدر: المنظمة

الشكل 10: إنتاج الأخشاب المستديرة وحطب الوقود في البلدان النامية

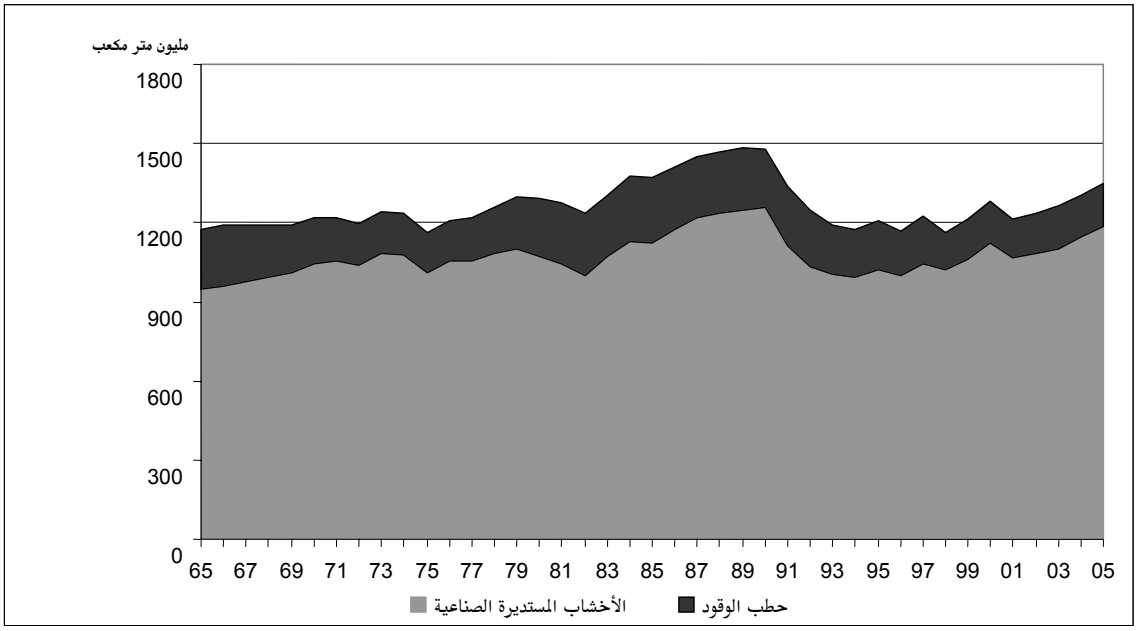

المصدر: المنظمة

الشكل 11: معدل الاستهلاك الفردي من الأغذية

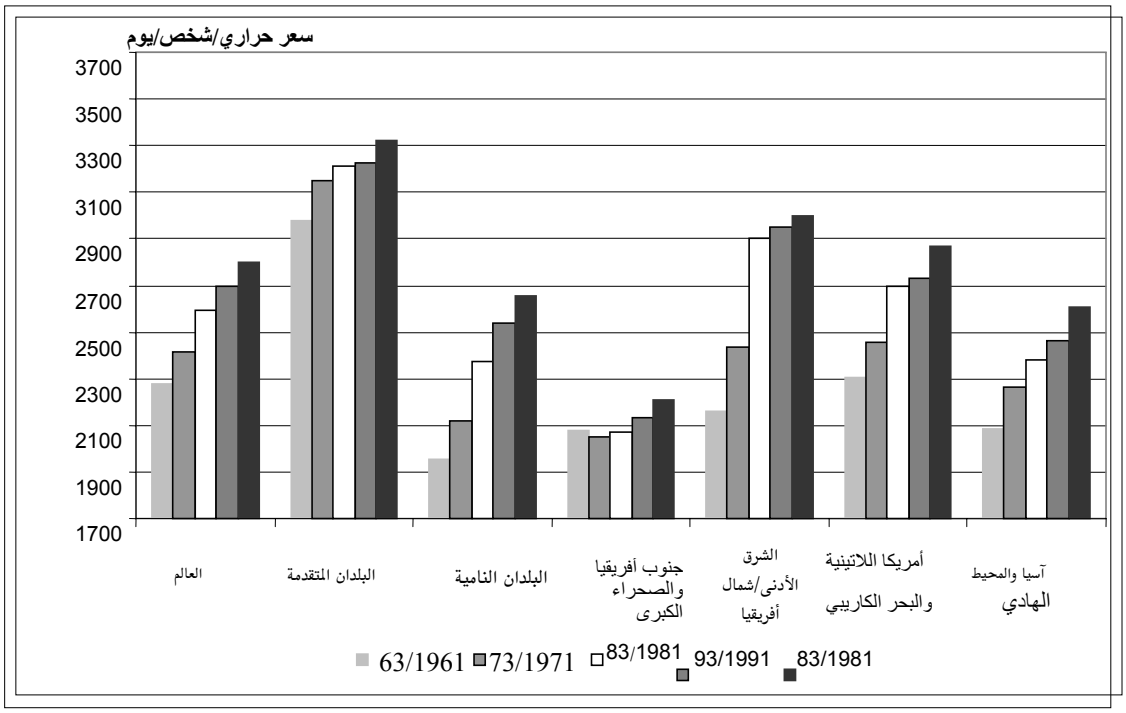

المصدر: المنظمة

الشكل 12: التغير في تركيبة الاستهلاك الغذائي

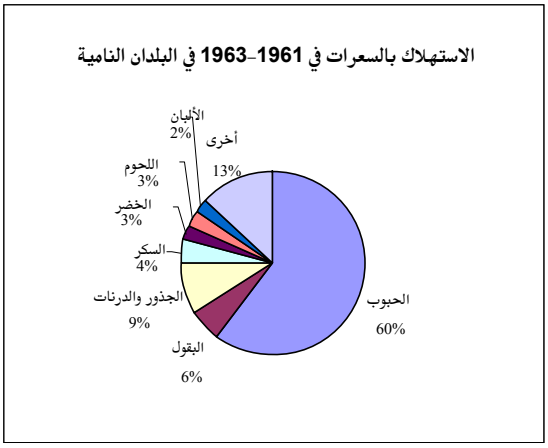

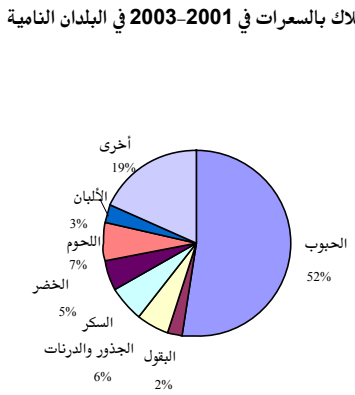

المصدر: المنظمة

الشكل 13: استهلاك مختلف السلع الغذائية في البلدان النامية

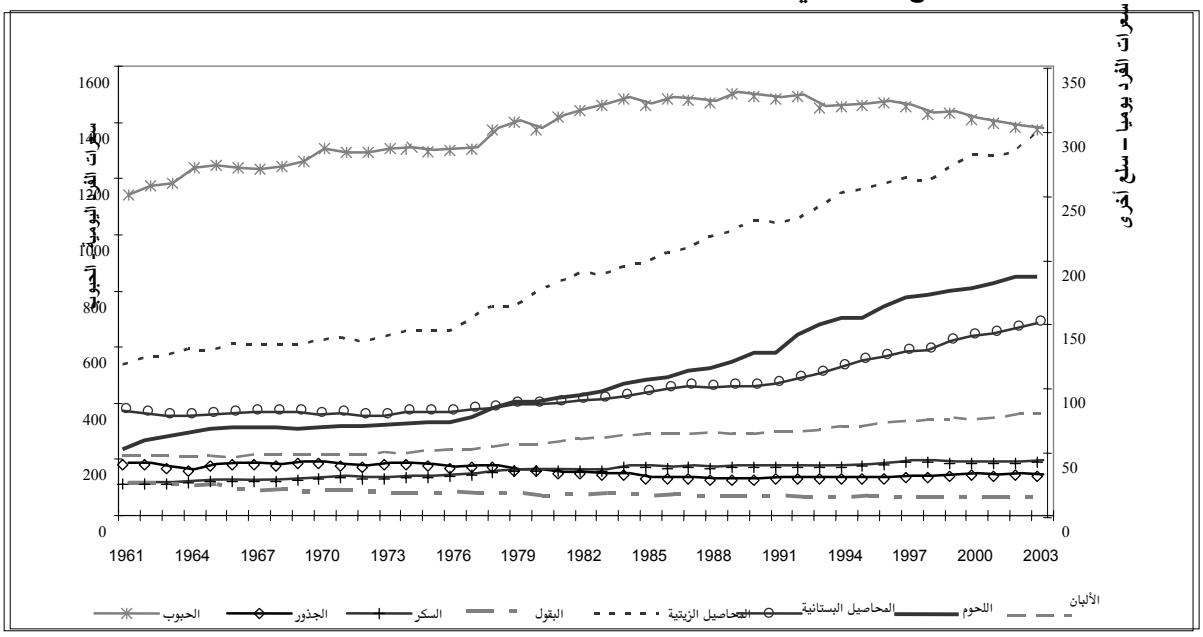

المصدر: المنظمة

الشكل 14: الصادرات الزراعية العالمية

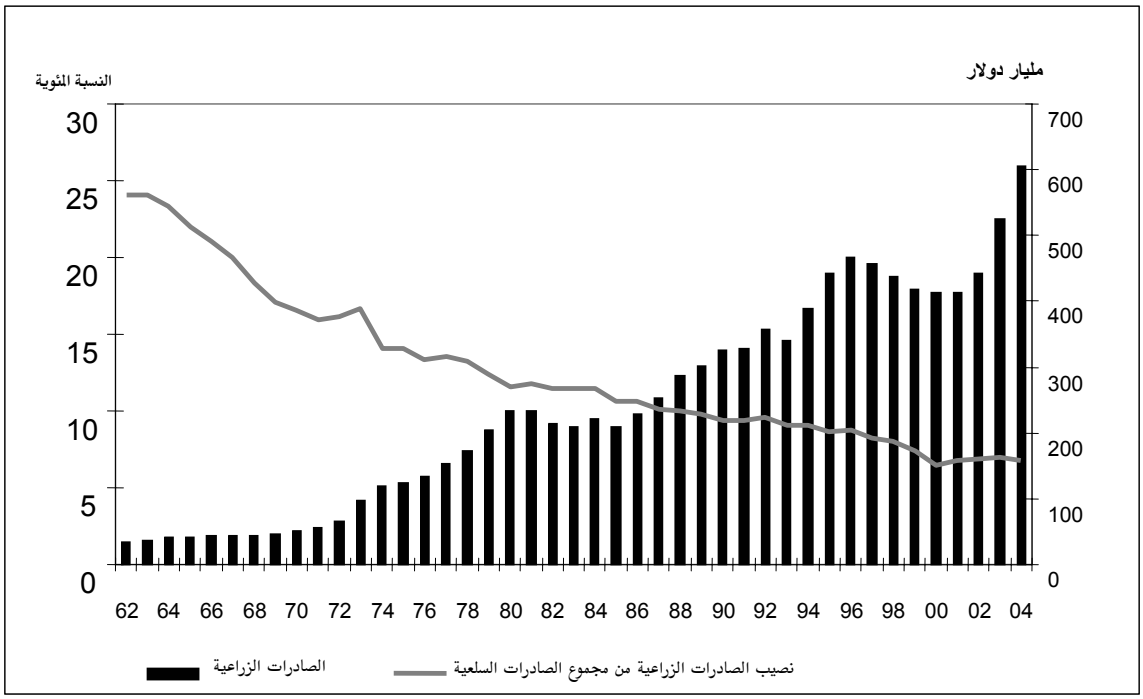

المصدر: المنظمة

الشكل 15: الصادرات الزراعية والواردات الزراعية في البلدان النامية

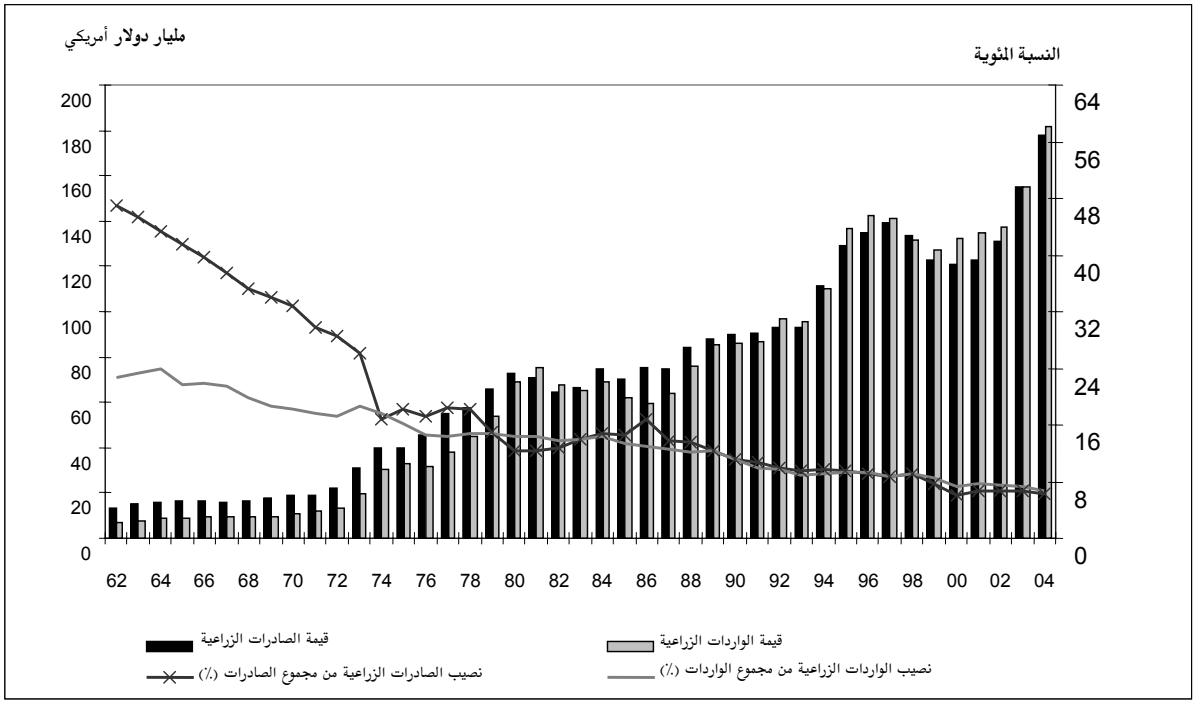

المصدر: المنظمة

الشكل 16: رصيد التجارة الزراعية في أقل البلدان نموا

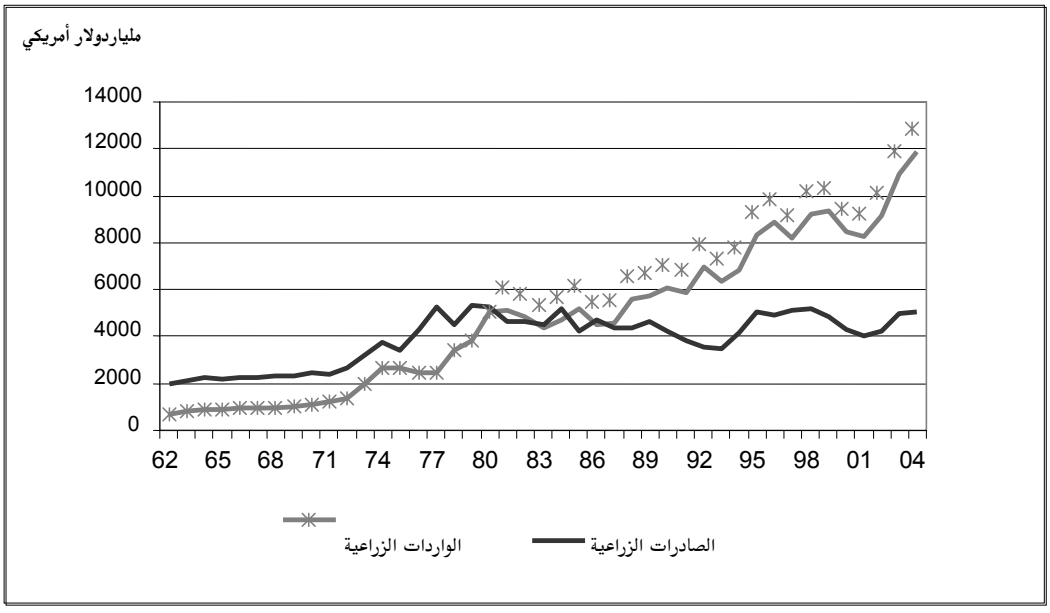

المصدر: المنظمة

الشكل 17: الصادرات والواردات من المنتجات السمكية – في البلدان المتقدمة والنامية

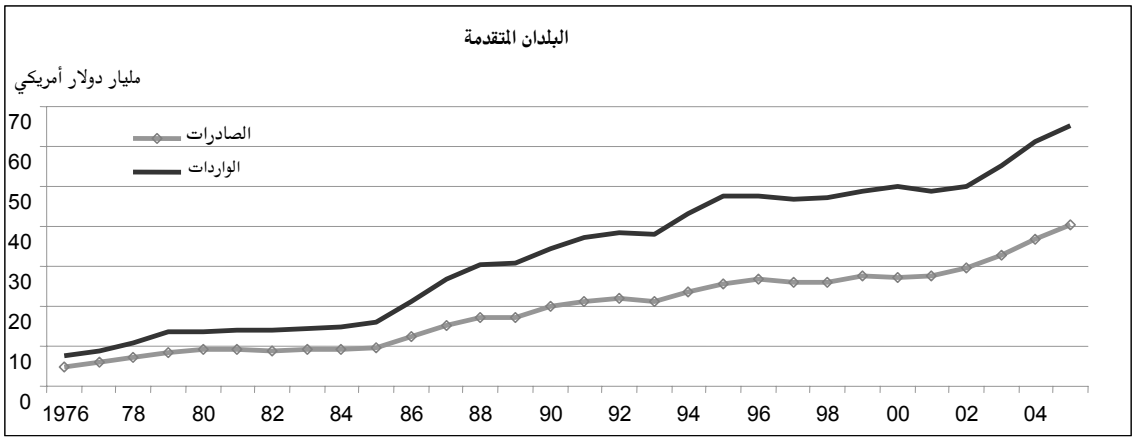

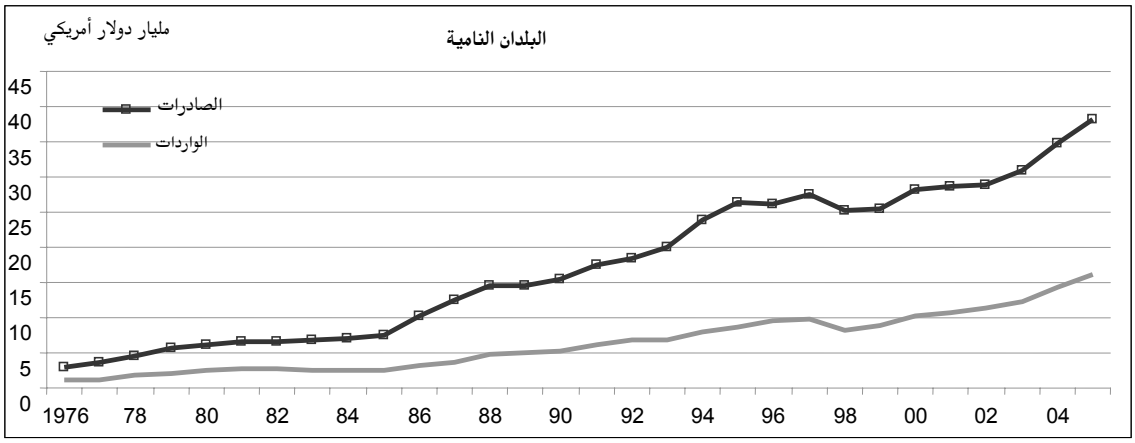

المصدر: المنظمة

الشكل 18: أسعار السلع الزراعية

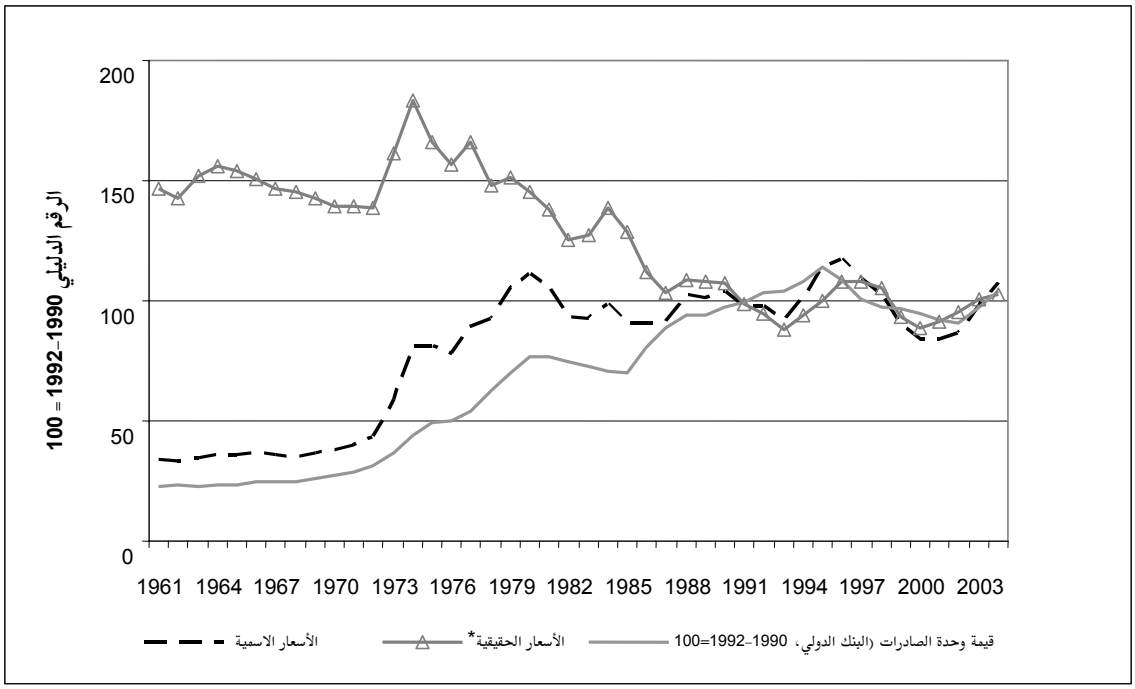

المصدر: المنظمة

الشكل 19: نسبة تبادل الدخل للزراعة

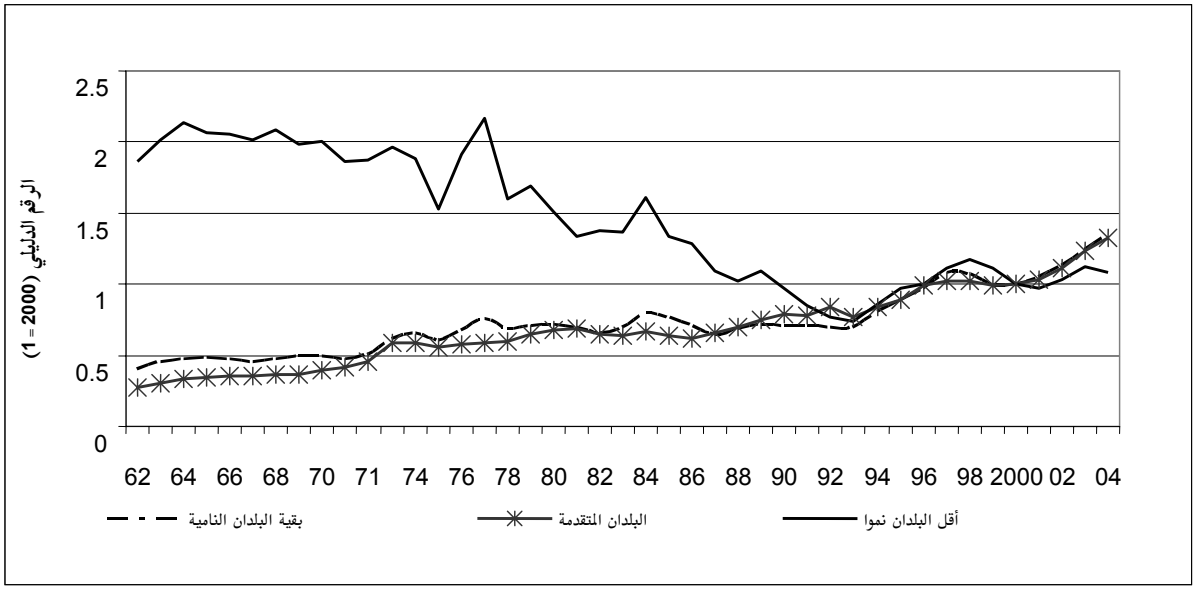

المصدر: المنظمة

الشكل 20: نقص التغذية في البلدان النامية

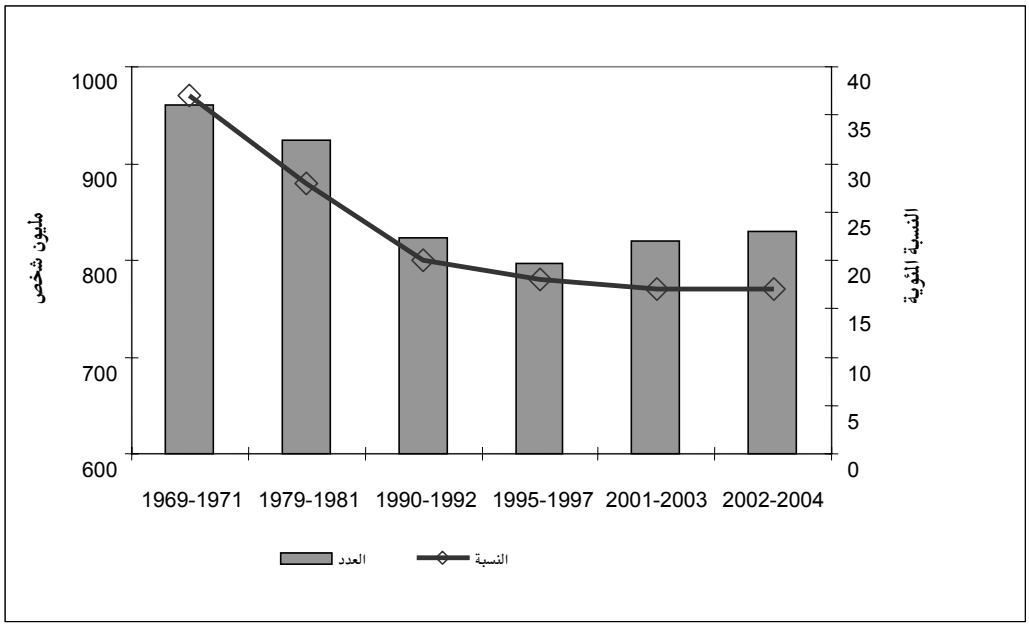

المصدر: المنظمة

الشكل 21(أ): التغيرات في عدد ناقصي التغذية في الأقاليم الفرعية من 1990–1992 و2001–2003 (مليون شخص)

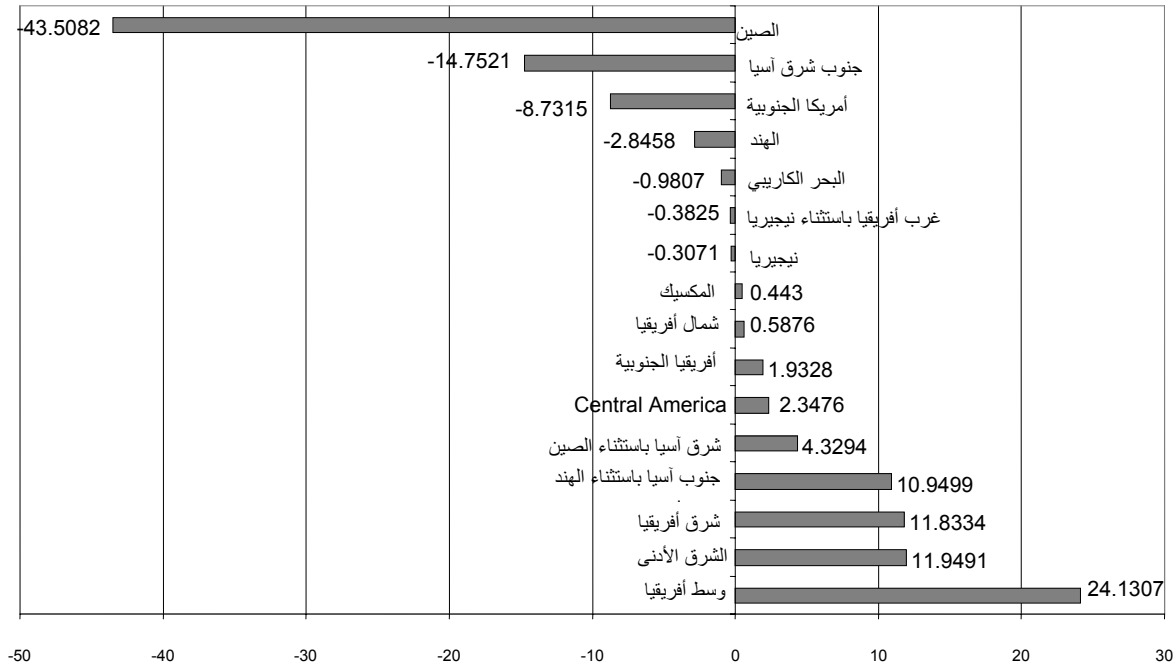

المصدر: المنظمة

الشكل 21(ب): التغيرات في نسبة ناقصي التغذية في الأقاليم الفرعية 1990–1992 و2001–2003

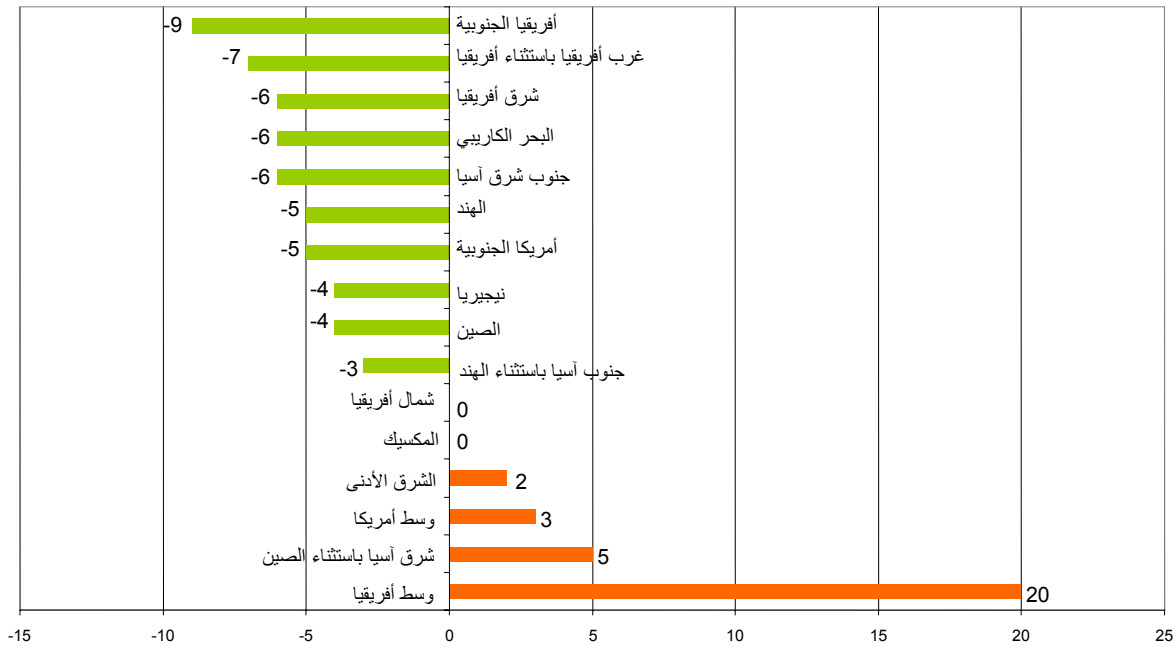

المصدر: المنظمة

الشكل 22: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ومتوسط نسبة ناقصي التغذية

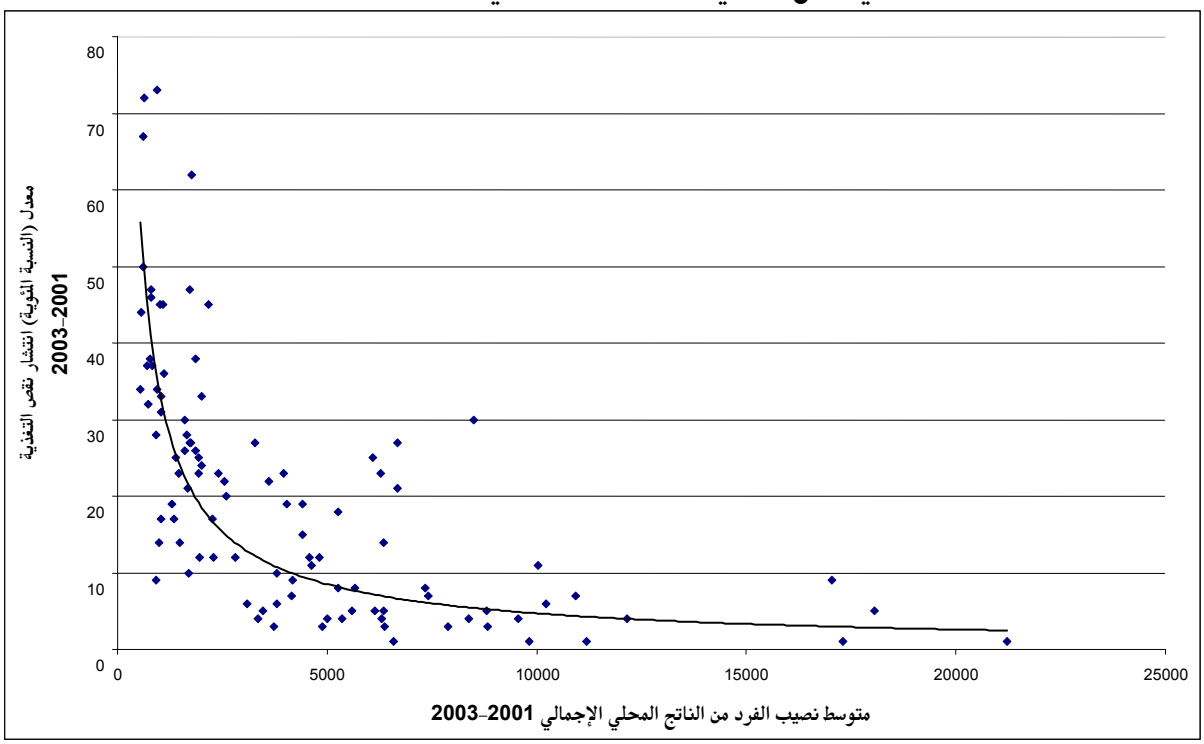

المصدر: المنظمة، مؤشرات التنمية في 2007